ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Geopolitical Analysis of Domestic Violence in Salah al-Din Governorate for the Period 2018–2023

Abdulrahman Mutlaq Abdul

Tikrit University College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* : Abdulrahman.mutlaq@tu.edu.iq

***Keywords*:**
political analysis
domestic violence
political geography
Salah al-Din
geographical analysis

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar 2025
Received in revised form 25 Jun 2025
Accepted 2 Aug 2025
Final Proofreading 29 Jan 2026
Available online 31 Jan 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study aims to analyze the phenomenon of domestic violence in Salah al-Din Governorate from a geopolitical perspective by monitoring and evaluating its spatiotemporal changes between 2018 and 2023, with a focus on identifying the social, economic, and political factors influencing its prevalence. The study found that domestic violence is not randomly distributed across the governorate but is more concentrated in densely populated urban areas such as Tikrit, Al-Shirqat, and Samarra, while rural areas record lower rates. The analysis relied on annual domestic violence case data, which showed notable fluctuations, with cases decreasing by 10.5% in 2019 compared to 2018, then rising in 2020 to 522 cases, an increase of 17.8% over the previous year, reflecting the impact of economic, social, and political conditions on the phenomenon. The study concluded that the most influential factors include unemployment, poverty, social transformations, internal conflicts, and weak community and institutional oversight, and that women and girls are the most affected groups. The study recommends developing community awareness programs, strengthening governmental and institutional interventions, integrating violence data into geographic information systems, implementing economic policies to reduce poverty and unemployment, and activating community monitoring alongside periodic studies to assess the effectiveness of applied programs and policies.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.1.2.2026.7

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

التحليل الجغرافي السياسي لظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين للمدة ٢٠١٨ – ٢٠٢٣

عبدالرحمن مطلق عبد/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين من منظور جغرافي سياسي، وذلك من خلال رصد وتقييم التغيرات الزمكانية لهذه الظاهرة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣، مع التركيز على تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على انتشارها، وتوصل البحث إلى أن العنف الأسري لا يتوزع بشكل عشوائي في المحافظة، بل يتركز بشكل أكبر في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية مثل تكريت والشرقاط وسامراء، بينما تسجل المناطق الريفية معدلات أقل، واستند التحليل

إلى بيانات عدد حالات العنف السنوية التي أظهرت تقلبات ملحوظة، حيث سجلت الحالات انخفاضاً في ٢٠١٩ بنسبة ١٠,٥% مقارنة بعام ٢٠١٨، ثم ارتفعت في ٢٠٢٠ لتصل إلى ٥٢٢ حالة بزيادة قدرها ١٧,٨% عن العام السابق، ما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الظاهرة، واستنتج البحث أن اكثر العوامل المؤثرة تشمل البطالة، الفقر، التحولات الاجتماعية، النزاعات الداخلية، وضعف الرقابة المجتمعية والمؤسساتية، كما تبين أن النساء والفتيات أكثر الفئات تضرراً، واقترح البحث بضرورة تطوير برامج توعية مجتمعية، تعزيز التدخلات الحكومية والمؤسساتية، ودمج بيانات العنف في نظم المعلومات الجغرافية، وضع سياسات اقتصادية للحد من الفقر والبطالة، وتفعيل الرقابة المجتمعية مع إجراء دراسات دورية لتقييم فاعلية البرامج والسياسات المتبعة.

الكلمات المفتاحية: التحليل السياسي ، العنف الاسري ، الجغرافية السياسية، صلاح الدين ، التحليل الجغرافي .

المقدمة :

تعد ظاهرة العنف الأسري من القضايا الاجتماعية والإنسانية المعقدة، التي تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، لتشكل تحديا حقيقيا أمام الاستقرار الأسري والمجتمعي، وفي محافظة صلاح الدين تتضح هذه الظاهرة بشكل خاص بسبب طبيعة المحافظة الجغرافية والسياسية، حيث تداخلت النزاعات المسلحة السابقة مع التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المحافظة، ما أدى إلى زيادة الضغوط على الأسرة العراقية، وهذه الضغوط انعكست مباشرة على الهياكل الأسرية، وخلقت بيئة مؤاتية لارتفاع معدلات العنف الأسري، سواء كان جسديا أو نفسيا أو لفظيا(حميري، ٢٠٢١، بدون صفحة) .

وتتأثر معدلات العنف الأسري في صلاح الدين بعوامل متشابكة تشمل الفقر والبطالة وتغير الأدوار الاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة المجتمعية ومحدودية فعالية المؤسسات الحكومية في التدخل المبكر للحد من الظاهرة (البركي ،٢٠١٩، ص ١٦٧) ، كما تلعب البيئة الحضرية دورا رئيساً في تفاقم هذه المشكلة، حيث تسجل المدن الرئيسة معدلات مرتفعة للعنف الأسري نتيجة الكثافة السكانية العالية، والهجرة الداخلية، والتفاوت في توزيع الخدمات الاجتماعية(الراوي ،٢٠٢١، ص ١٣١.)، وبالمقابل تشهد المناطق الريفية معدلات أقل نسبيا لكنها ليست محصنة تماما، إذ تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية على نحو متقطع (المزروعي، ٢٠٠٤،ص ٤٦-٥٢).

يرتبط العنف الأسري أساسا بجغرافية السكان بوصفه ظاهرة اجتماعية تتأثر بـ(توزيع السكان، الكثافة السكانية، التركيب العمري والنوعي، المستوى التعليمي، ومستويات الفقر والبطالة، الخصائص الثقافية

للمجتمع المحلي)، ولا يتوزع العنف الأسري توزيعا عشوائيا داخل محافظة صلاح الدين، بل يظهر بتباينات مكانية تعكس اختلاف الخصائص السكانية والاقتصادية بين الوحدات الإدارية، وتسهم الجغرافية السياسية في تفسير الظاهرة بصورة غير مباشرة، من خلال تحليل أثر الحوكمة المحلية والمتمثل بـ (الاستقرار الأمني، كفاءة المؤسسات الرسمية، ومستوى تنفيذ القانون) وهي عوامل تؤثر في شدة الظاهرة وحدود انتشارها المكاني (الشاهر، ٢٠٢٤، ص٤٥-٦٧).

ويركز هذا البحث على المدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، إذ تهدف إلى تقديم تحليل جغرافي سياسي دقيق للعنف الأسري في محافظة صلاح الدين، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في انتشار هذه الظاهرة، وتوزيعها المكاني، والآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد والأسر، كما يسعى البحث إلى تقديم سيناريو لمواجهة ظاهرة العنف الاسري في منطقة الدراسة، والعمل على تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية، ودمج بيانات العنف في نظم المعلومات الجغرافية لمتابعة التغيرات وتقييم التدخلات على المدى الطويل.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم توفر دراسة جغرافية تحليلية تكشف التباين المكاني للعنف الأسري في محافظة صلاح الدين خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وتفسر علاقته بالسياق السياسي المحلي ومستوى الاستقرار والقرارات الحكومية، فضلا عن ضعف تقييم الدور المكاني للجهات الحكومية وغير الحكومية في معالجة الظاهرة والحد من انتشارها، ومن خلال هذه المشكلة الرئيسة يمكن طرح التساؤلات الآتية :

١- ما التوزيع المكاني لظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٣، وكيف تعكس الخصائص الجغرافية السياسية للوحدات الإدارية؟
٢- كيف يؤثر الاستقرار السياسي والقرارات الحكومية المحلية على معدلات العنف الأسري في المحافظة خلال نفس الفترة من منظور جغرافي سياسي؟
٣- ما هو دور الجهات الحكومية وغير الحكومية للحد من ظاهرة العنف الاسري في محافظة صلاح الدين؟

فرضية البحث :

١- أن التوزيع المكاني لظاهرة العنف الأسري يتباين بين الوحدات الإدارية في محافظة صلاح الدين، حيث ترتفع معدلاته في المناطق ذات الخصائص الجغرافية السياسية الأكثر هشاشة وانعدام الخدمات، بينما تنخفض في المناطق ذات الاستقرار الإداري والسياسي النسبي.

٢- أن الاستقرار السياسي وتأخر أو ضعف تنفيذ القرارات الحكومية المحلية يؤدي إلى زيادة معدلات العنف الأسري، بينما يساهم الاستقرار السياسي الفعال وتطبيق السياسات الحكومية الوقائية في الحد من هذه الظاهرة.

٣- تسهم المبادرات والتدخلات المنسقة للجهات الحكومية وغير الحكومية في تقليل انتشار العنف الأسري، ويكون أثرها أكثر فعالية في المناطق التي تتوافق فيها هذه السياسات مع الواقع الاجتماعي والثقافي المحلي.

٤- أن للجهات الحكومية وغير الحكومية دور للحد من في انتشار ظاهرة العنف الاسري في محافظة صلاح الدين من خلال الحد من الفقر وظاهرة انتشار المخدرات والبطالة .

اهداف البحث :

١- قياس حجم وانتشار ظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٣ وتحليلها جغرافياً وسياسياً.

٢- تحديد الأنماط المكانية لظاهرة العنف الأسري وفق الوحدات الإدارية المختلفة في المحافظة وربطها بالعوامل السياسية والاجتماعية المحلية.

٣- تقييم دور السياسات الحكومية والاجتماعية في الحد من العنف الأسري وفاعلية التدابير المتخذة، واقتراح توصيات عملية لتحسين الاستجابة لهذه الظاهرة.

اهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من كونه يوظف التحليل الجغرافي في تفسير العنف الأسري، بوصفه ظاهرة اجتماعية تتأثر بالبيئة السكانية والمؤسسية، ضمن إطار يربط بين الخصائص المحلية ومستوى الاستقرار السياسي، كما تبرز أهمية الدراسة في سد النقص الواضح في الدراسات الجغرافية التطبيقية في العراق التي تعالج العنف الأسري من منظور مكاني تحليلي سياسي، ولا سيما في المحافظات التي تعرضت لنزاعات وتحولات سياسية مستمرة، مما يساهم في بناء سياسات اجتماعية قائمة على الفهم المكاني للظاهرة.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج التحليلي إلى جانب المنهج الوظيفي، مع استخدام التحليل الكمي للحصول على نتائج دقيقة وموضوعية حول ظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين، والكشف عن الأسباب السياسية لتفاوت هذه الظاهرة جغرافيا.

وتم إنشاء قاعدة بيانات للظاهرة باستخدام برنامج Excel، وتحويل البيانات إلى رسوم بيانية توضيحية لتسهيل التحليل، كما تم توظيف تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) عبر برنامج Arc

Map 10.3لإنتاج خرائط توضح التوزيع المكاني لظاهرة العنف الأسري في المحافظة، وربطها بالعوامل السياسية والجغرافية المؤثرة.

موقع منطقة الدراسة :

تقع محافظة صلاح الدين في وسط العراق، وتبلغ مساحتها حوالي 24395كم²، أي ما يعادل 5.6% من مساحة العراق .تمثل المحافظة منطقة انتقالية بين إقليم السهل الرسوبي وإقليمي الجزيرة وشبه الجبلية المتموجة، وتنحصر بين دائرتي عرض (27 ´33، و 41 ´35) شمالاً , وما بين خطي طول (3242´، و 5944´) شرقاً. أما حدودها الإدارية التي تمتد مع محافظة نينوى شمالاً وبغداد جنوباً, وبين محافظتي كركوك وديالى شرقاً الانبار غرباً والخريطة (١) توضح موقع منطقة الدراسة.

خريطة (١) موقع محافظة صلاح الدين من العراق

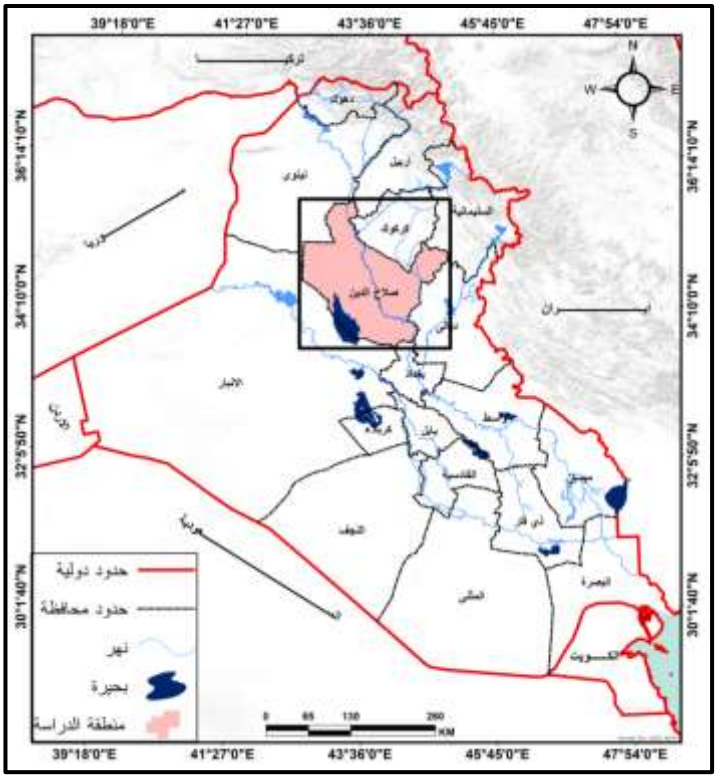

المصدر: بالاعتماد على جمهورية العراق, الهيأة العامة للمساحة خريطة العراق وصلاح الدين الإدارية لعام ٢٠٢١, مقياس رسم ١/١٠٠٠٠٠ باستخدام برنامج. (Arc Map 10.3)

اولا – حجم ظاهرة العنف الأسري وتحليلها الجغرافي السياسي في محافظة صلاح الدين بين عامي ٢٠١٨–٢٠٢٣ :

رغم خطورة ظاهرة العنف الأسري وتزايدها في السنوات الأخيرة في محافظة صلاح الدين خلال المدة ٢٠١٨–٢٠٢٣، لا تزال تعد مشكلة اجتماعية حساسة، إذ ينظر إليها على أنها شأن داخلي يخص

الأسرة فقط، ولا يتم التنديد بها علنا، مما يصعب قياس حجم انتشارها ومظاهرها والآثار النفسية والجسدية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها على الضحايا مقارنة بالعنف في المجالات الأخرى(جياد، ٢٠٢٤، ص٤٩).

ويركز هذا المحور على توضيح حجم العنف الأسري وأنواعه في المحافظة، مع تحليلها من منظور جغرافي سياسي اعتمادا على البيانات الرسمية المجمعة من الدوائر الحكومية، وبهذا الشكل يصبح فهم حجم العنف الأسري وتحليله الجغرافي السياسي أداة مهمة لتحديد المناطق الأكثر تأثرا، وربط الظاهرة بالاستقرار السياسي والإداري للمحافظة ما يمكن اصحاب القرار السياسي من تصميم سياسات محلية فعالة لمعالجة المشكلة وتقليل آثارها السلبية على المجتمع.

١ – حجم ظاهرة العنف الأسري :

يعد تتبع ظاهرة العنف الأسري من الأمور الأساسية لفهم الاتجاهات العامة لها، وتحليل العوامل والمحددات السياسية والاجتماعية والجغرافية التي تؤثر في تصاعدها أو تراجعها، ومن أهم الأساليب المستخدمة في قياس الظاهرة مقارنة حجم حالات العنف مع حجم السكان في منطقة الدراسة، إضافة إلى استخدام مؤشرات إحصائية مثل النسبة المئوية، الدرجة المعيارية، ونسبة التغير.

ومن خلال تحليل معطيات الجدول (١) والشكل (١) يوضح أن مجموع حالات العنف الأسري في محافظة صلاح الدين خلال المدة (٢٠١٨–٢٠٢٣) بلغ 3489حالة، وسجلت الظاهرة أعلى مستوياتها في عام 2023بواقع 932حالة عنف أي ما نسبته 26,7%من مجموع الحالات خلال مدة الدراسة، وبنسبة تغير بلغت 385%, ويعزى ذلك إلى عدة عوامل جغرافية وسياسية متشابكة منها انتشار الإعلام المرئي الذي يعزز تقليد العنف والوضع الاقتصادي المتدهور للأسرة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد عدد أفراد الأسرة، إضافة إلى التداخل الأسري وصعوبة السكن.

ومن منظور جغرافي سياسي يلاحظ أن ارتفاع تسجيل حالات العنف الأسري في بعض أقضية ونواحي محافظة صلاح الدين لا يرتبط فقط بالتركيز السكاني، بل يتأثر أيضا بامتداد نفوذ السلطة المحلية وتباين حضور مؤسسات الدولة بين الوحدات الإدارية، إذ إن توسع الوحدات الإدارية وتركز مراكز الشرطة ومكاتب التحقيق وتأسيس مديرية حماية الأسرة والطفل يعكس مستوى السيطرة الإدارية وتنفيذ القانون، وهو ما يؤدي إلى اختلاف معدلات الكشف والتبليغ عن حالات العنف الأسري مكانيا، وليس بالضرورة اختلاف معدلات حدوثه الفعلية.

وفي المقابل سجل عام 2018أدنى مستوى للظاهرة بواقع 443حالة أي بنسبة 12,7%من مجموع السكان لنفس السنة وبنسبة تغير بلغت 52%– ، والسبب يعود في ذلك إلى الحملات التوعوية والتثقيفية التي شملت معظم وحدات المحافظة، بالإضافة إلى الإجراءات السياسية والاجتماعية المبكرة التي هدفت إلى تعزيز وعي السكان وتقليل السلوكيات العنيفة.

ومن خلال التحليل الجغرافي السياسي لبيانات الجدول (١) يتضح أن الظاهرة ليست مجرد قضية اجتماعية فحسب، بل هي انعكاس للتفاعلات بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وانتشار البنى الإدارية والخدماتية، مما يضع البصمة الجغرافية السياسية لكل منطقة داخل المحافظة على مستوى معدلات العنف الأسري، ويبرز الفروقات بين الوحدات الإدارية بحسب مستوى الاستقرار السياسي والخدمات المقدمة للسكان.

جدول (١) نسبة التغير لظاهرة العنف الاسري في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٣)

السنوات	عدد حالات العنف الاسري		
	العدد	%	نسبة التغير
٢٠١٨	٤٩٥	١٤,٢	-
٢٠١٩	٤٤٣	١٢,٧	٥٢-
٢٠٢٠	٥٢٢	١٥	٧٩
٢٠٢١	٥٥٠	١٥,٨	٢٨
٢٠٢٢	٥٤٧	١٥,٧	3-
٢٠٢٣	932	٢٦,٧	٣٨٥
المجموع	3489	١٠٠	-

المصدر : بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة شؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة صلاح الدين ، قسم حماية الاسرة والطفل من العنف الأسري ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

٢- جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى ، رئاسة محكمة استئناف محافظة صلاح الدين الاتحادية ، قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣ .

شكل (١) نسبة التغير لظاهرة العنف الاسري في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٣)

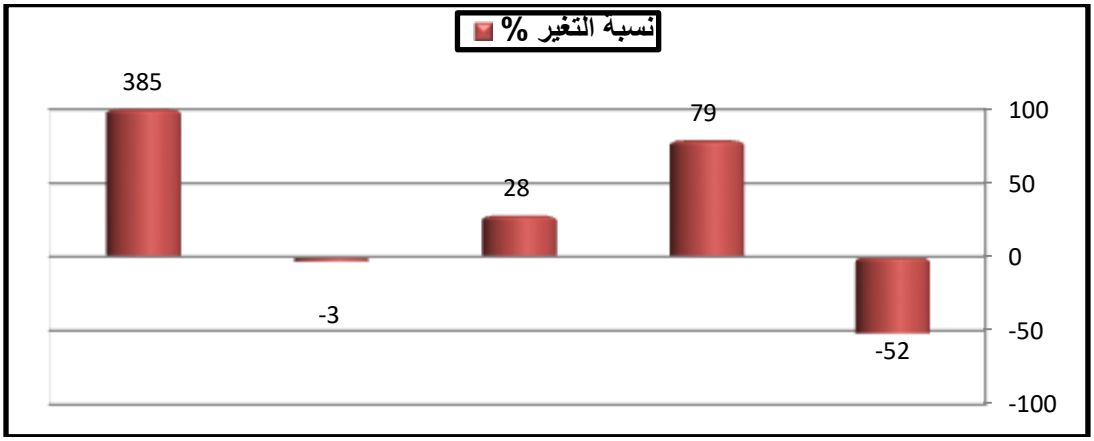

المصدر: بالاعتماد على الجدول(١).

٢- ظاهرة العنف الأسري انواعها وتوزيعها في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٣) :

يتبين من خلال تحليل معطيات الجدول (٢) والشكل (٢) اللذان يظهران مجموع حالات العنف الأسري المسجلة في محافظة صلاح الدين خلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ بلغ 3489حالة، موزعة على أربعة أنواع رئيسة من العنف الأسري.

إذ يحتل العنف ضد الزوجة المرتبة الأولى بعدد **1755حالة**، أي ما نسبته **50,3%** من إجمالي الحالات، ويمكن تفسير هذا الانتشار من خلال العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية المترابطة؛ فارتفاع الكثافة السكانية والازدحام في بعض الوحدات الإدارية، إضافة إلى ضعف الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، يخلق ضغطا نفسيا واقتصاديا على أفراد الأسرة، ويؤدي إلى تفريغ التوتر والانفعالات على الزوجة، ومن منظور جغرافي سياسي تظهر هذه الظاهرة بشكل أكبر في المناطق الحضرية والأقضية ذات الكثافة السكانية العالية والتي تشهد ضعفا نسبيا في الإدارة المحلية والخدمات الاجتماعية، مما يعكس البصمة السياسية على توزيع العنف الأسري.

وفي المقابل سجل العنف ضد الأبناء أقل عدد من الحالات بمجموع 328حالة، أي بنسبة 9,4% من إجمالي الظاهرة، إلا أن هذا الرقم قد لا يعكس الواقع الكامل، إذ أن العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة في المحافظة قد تمنع التبليغ عن معظم حالات العنف ضد الأبناء، خاصة في المناطق الريفية أو المناطق التي تفتقر إلى متابعة قوية من الجهات الحكومية، ويشير هذا التفاوت إلى تأثير البنية الإدارية والسياسية على قدرة الحكومة المحلية على رصد الظاهرة وتسجيلها بدقة، حيث ترتفع معدلات التسجيل في الوحدات الإدارية التي توفر مراكز حماية الأسرة والطفل ومكاتب الشرطة المنتشرة بشكل أفضل.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن توزيع أنواع العنف الأسري في محافظة صلاح الدين لا يعتمد فقط على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، بل يتأثر أيضا بشكل مباشر بالخصائص الجغرافية السياسية لكل وحدة إدارية، مثل مستوى الاستقرار السياسي، الكفاءة الإدارية، انتشار الخدمات الاجتماعية والأمنية، وتفاعل السياسات الحكومية مع الواقع الاجتماعي المحلي، مما يجعل التحليل الجغرافي السياسي أداة أساسية لفهم وتفسير هذا التوزيع.

جدول (٢) انواع وحجم العنف الاسري في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٣)

نوع العنف المرتكب	حجم ظاهرة العنف	%
ضد الزوجة	1755	50,3
ضد الوالدين	872	25
ضد الابناء	328	9,4
بين الاخوة والاخوات	534	15,3
المجموع	٣٤٨٩	100

المصدر : بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة شؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة صلاح الدين ، قسم حماية الاسرة والطفل من العنف الأسري ، بيانات غير منشورة ٢٠٢١ .

٢- جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى ، رئاسة محكمة استئناف محافظة صلاح الدين الاتحادية ، قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١ .

شكل (٢) انواع وحجم العنف الاسري في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٣)

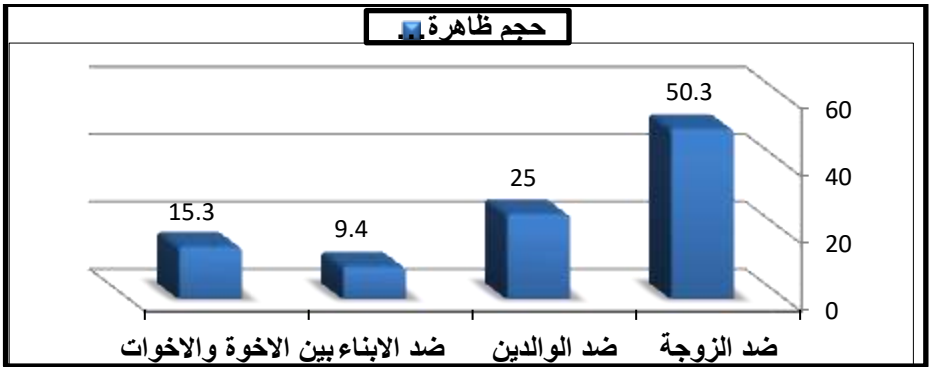

المصدر: بالاعتماد على الجدول(٢).

ثانيا – التحليل السياسي للتوزيع المكاني لظاهرة العنف الاسري بحسب الوحدات الادارية في منطقة الدراسة:

تعد ظاهرة العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية ذات الامتداد المكاني الواضح، إلا أن تحليل توزيعها وفق الوحدات الإدارية في محافظة صلاح الدين لا يكتمل دون ربطها بالسياق السياسي المحلي الذي يحكم عمل المؤسسات الرسمية ومستوى الاستقرار الإداري(جياد، ٢٠٢٤، ص٤٩) ، ويكشف تحليل بيانات الجدول (٣) أن مجموع حالات العنف الأسري المسجلة خلال المدة ٢٠١٨–٢٠٢٣ بلغ ٣٤٨٩ حالة، مع تباين مكاني ملحوظ بين الوحدات الإدارية، وهو تباين لا يعكس بالضرورة اختلافا في شدة الظاهرة بقدر ما يعكس تفاوتا في قدرة السلطة المحلية على الرصد والتدخل، وقد سجل مركز قضاء الشرقاط أعلى عدد من الحالات بواقع ٤٧١ حالة، أي ما نسبته ١٣,٥% من إجمالي الحالات، وهو ما يرتبط بموقعه الإداري كمنطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة، فضلا عن كونه أحد الأقضية التي شهدت تحولات سياسية وأمنية أثرت في استقرار الإدارة المحلية وانتظام الخدمات الحكومية، وأسهم هذا السياق في زيادة الضغوط الاجتماعية من جهة وفي ارتفاع معدلات الإبلاغ والتسجيل نتيجة حضور مؤسسات الدولة من جهة أخرى، وهو ما يعكس تأثير البنية السياسية المحلية في إنتاج التباين المكاني للبيانات، وفي المقابل سجلت ناحيتا دجلة والمعتصم أدنى مستويات الحالات المسجلة بواقع ٤٢ حالة لكل منهما، أي بنسبة ١,٢%، ويعزى ذلك إلى ضعف الكثافة السكانية وبعدهما المكاني عن مراكز القرار الإداري، إضافة إلى محدودية انتشار المؤسسات الرسمية المعنية بحماية الأسرة، ويشير هذا التباين إلى أن انخفاض الأرقام المسجلة لا يعني بالضرورة انخفاض حدوث العنف، بل يعكس ضعف القدرة المؤسسية على الكشف والتوثيق، ومن هذا المنطلق يتضح أن التحليل الجغرافي السياسي لتوزيع العنف الأسري في محافظة صلاح الدين يقوم على تفسير العلاقة بين المكان والسلطة، حيث تؤدي درجة الاستقرار السياسي المحلي، ومستوى فاعلية الإدارة، وانتشار مؤسسات إنفاذ القانون دورا حاسما في تشكيل النمط المكاني للحالات المسجلة، وعليه فإن ما يظهر على الخرائط ليس فقط توزيع الظاهرة الاجتماعية بل توزيع النفوذ الإداري وقدرة الدولة على التدخل والحماية داخل كل وحدة إدارية.

جدول (٣) التوزيع المكاني لحجم العنف الاسري بحسب الوحدات الادارية والدرجات المعيارية في منطقة الدراسة بين عامي (٢٠١٨ –٢٠٢٣)

الوحدات الادارية	حجم حالات العنف الاسري		
	العدد	%	الدرجات المعيارية
م.ق تكريت	٤١٩	١٢	١,٥٠
ن. العلم	١٣٣	٣,٨	٠,٥١–
م.ق طوزخورماتو	٢٧٢	٧,٨	٠,٤٧
ن. آمرلي	١٠٨	٣,١	٠,٦٨–
ن. سليمان بيك	٥٩	١,٧	١,٠٣–
م.ق سامراء	٤٥٧	١٣,١	١,٧٨
ن. دجلة	٤٢	١,٢	١,١٥–
ن. المعتصم	٤٢	١,٢	١,١٥–
م.ق بلد	١٤٧	٤,٢	٠,٤١–
ن. الضلوعية	١٧٨	٥,١	٠,١٩–
ن. يثرب	١٨١	٥,٢	٠,١٧–
ن. الاسحاقي	١١٢	٣,٢	٠,٦٦–
م.ق بيجي	٣٩٤	١١,٣	١,٣٣
ن. الصينية	٨٤	٢,٤	٠,٨٥–
ق. الدور	١٥٤	٤,٤	٠,٣٦–
ق. الشرقاط	٤٧١	١٣,٥	١,٨٧
ق. الدجيل	٢٣٧	٦,٨	٠,٢٣
المحافظة	٣٤٨٩	١٠٠	–
المتوسط الحسابي	٢٠٥		
الانحراف المعياري	١٤٢		

المصدر – بالاعتماد على :

١– جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، وكالة شؤون الشرطة ، مديرية شرطة محافظة صلاح الدين ، قسم حماية الاسرة والطفل من العنف الأسري ، بيانات غير منشورة ٢٠٢١ .

٢– جمهورية العراق ، مجلس القضاء الاعلى ، رئاسة محكمة استئناف محافظة صلاح الدين الاتحادية ، قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢١ .

يتبين من خلال تحليل بيانات الجدول (٣) والخريطة (٣) وجود تباين مكاني واضح لظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين بحسب الوحدات الإدارية والدرجات المعيارية، حيث يمكن تصنيف الوحدات الإدارية إلى أربع مستويات رئيسة وكالآتي :

المستوى الأول: الوحدات الإدارية عالية الدرجة المعيارية (+١ فأكثر)

تضم أربعة أقضية وهي: الشرقاط (١,٨٧)، سامراء (١,٧٨)، تكريت (١,٥٠)، بيجي (١,٣٣)، ويعود ارتفاع هذه القيم إلى كثافة السكان المرتفعة في هذه الأقضية، ما يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة، ويعكس ضعف قدرة الإدارة المحلية على مواجهة الضغوط الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري.

المستوى الثاني: الوحدات الإدارية متوسطة الدرجة المعيارية (٠,٠١-٠,٩٩)

يشمل وحدتين إداريتين هما: طوز خورماتو (٠,٤٧) والدجيل (٠,٢٣). ويعكس هذا المستوى وجود ضغط اجتماعي متوسط، مع قدرة نسبية للسلطات المحلية على إدارة المشكلات الأسرية، مما يقلل نسبياً من ظهور حالات العنف مقارنة بالمستوى الأول، ولكنه يظل مرتبطًا بالعوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة محليا.

المستوى الثالث: الوحدات الإدارية منخفضة الدرجة المعيارية (-٠,٠١- -٠,٩٩)

يضم مركز قضاء بلد (-٠,٤١) والدور (-٠,٣٦)، ونواحي يثرب (-٠,١٧)، الضلوعية (-٠,١٩)، العلم (-٠,٥١)، الاسحاقي (-٠,٦٦)، آمرلي (-٠,٦٨)، الصينية (-٠,٨٥)، ويشير هذا المستوى إلى ضعف انتشار العنف الأسري، حيث يلعب الاستقرار السياسي النسبي والبعد الجغرافي عن مراكز المدن دورا في تقليل الضغوط الأسرية، بينما تحافظ العادات والتقاليد الاجتماعية على تماسك الأسرة، ما يحد من ظهور حالات العنف أو تسجيلها.

المستوى الرابع: الوحدات الإدارية منخفضة جدا (-١ فأقل)

يشمل نواحي سليمان بيك (-١,٠٣)، المعتصم (-١,١٥)، دجلة (-١,١٥)، ويعود انخفاض معدلات العنف في هذه الوحدات إلى صغر حجم السكان، بعدهم عن مراكز المدن، وتماسك العلاقات الأسرية والمجتمعية، إضافة إلى محدودية تسجيل الحالات بسبب ضعف الوصول إلى مراكز الشرطة والجهات المختصة، ما يعكس تأثير التوزيع الجغرافي والسياسي على ظهور الظاهرة.

خريطة (٣) التوزيع المكاني لحجم حالات العنف الاسري بحسب الوحدات الادارية والدرجات المعيارية في محافظة صلاح الدين للمدة (٢٠١٨ –٢٠٢٣)

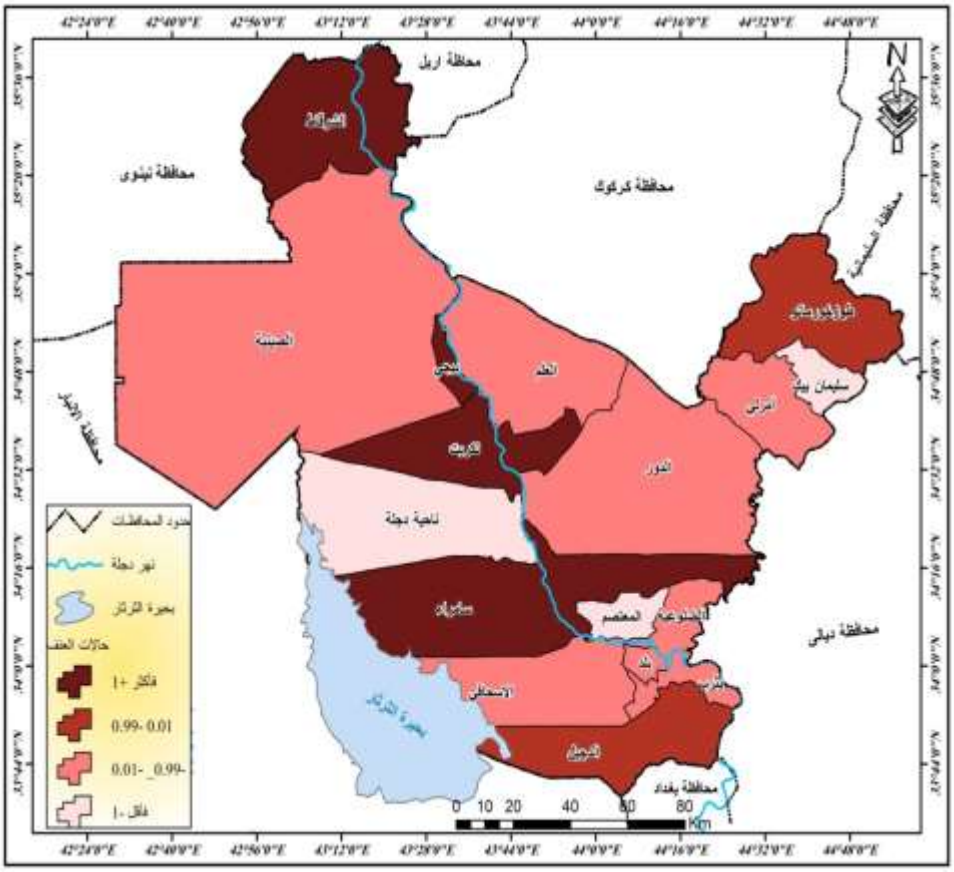

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٣) ومخرجات برنامج.(Arc Map 10.3)

ويتضح من هذا التحليل أن التباين المكاني لظاهرة العنف الأسري يخضع لتفاعل عدة متغيرات سياسية وجغرافية، أهمها: حجم السكان، التطور الاقتصادي، العادات والتقاليد الاجتماعية، قوة الإدارة المحلية، مدى انتشار الخدمات الحكومية والأمنية، ودرجة الاستقرار السياسي في كل وحدة إدارية، كما أن المناطق الريفية الأكثر بعدا عن مراكز السلطة تتميز بتماسك أسري أعلى، ما يقلل من ظهور أو تسجيل حالات العنف، بينما المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة تواجه ضغوطًا اقتصادية وسياسية تزيد من انتشار الظاهرة.

ثالثا – دور العامل السياسي لحكومة صلاح الدين في الحد من ظاهرة العنف الأسري :

يلعب العامل السياسي لحكومة محافظة صلاح الدين دورا محوريا في الحد من ظاهرة العنف الأسري، إذ تتشابك السياسات المحلية والإدارية مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي لكل وحدة إدارية، فتتضح أهمية هذا العامل من خلال مفردات رئيسية يمكن تناولها على النحو التالي:

الاستقرار السياسي المحلي : يشير إلى مدى انتظام عمل السلطات الحكومية في المحافظة، واستمرارية تنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بحماية الأسرة والطفل، وتؤثر هذه الاستمرارية بشكل مباشر على قدرة

الإدارات المحلية على فرض الرقابة الاجتماعية ومنع تفاقم حالات العنف الأسري، حيث أن الوحدات الإدارية التي تتمتع باستقرار سياسي نسبي، مثل نواحي دجلة والمعتصم، سجلت أدنى مستويات العنف الأسري، بما يعكس قدرة الحكومة على تعزيز التماسك الأسري والحد من التوترات الناتجة عن الفقر والبطالة والضغوط الاقتصادية، فيما تسجل الوحدات ذات التحولات السياسية المستمرة أو الهشاشة الإدارية، مثل الشرقاط وسامراء، أعلى معدلات العنف الأسري.

تنفيذ السياسات الحكومية الوقائية :تشمل الحملات التوعوية، إنشاء مراكز حماية الأسرة والطفل، وتوفير مكاتب الشرطة المختصة بالعنف الأسري، وتدعم هذه التدابير الإحصاءات الرسمية المسجلة في الجداول، إذ يظهر من جدول (١) أن انخفاض حالات العنف في عام ٢٠١٨ إلى ٤٩٥ حالة بنسبة ١٤,٢% يرتبط ارتباطا مباشرا بحملات التوعية المبكرة والتدابير الوقائية، بينما ارتفاع الحالات في ٢٠٢٣ بنسبة ٢٦,٧% يعكس تأخر أو ضعف تطبيق بعض السياسات في وحدات ذات كثافة سكانية مرتفعة أو ضعف في الإدارة المحلية.

توزيع الخدمات الحكومية والأمنية :يشير إلى مدى توافر البنية الإدارية ومراكز الشرطة والمديريات المتخصصة، ويؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على تسجيل حالات العنف وتحليلها، فالتحليل الجغرافي السياسي للبيانات في الجدول (٣) يوضح أن أقضية مثل تكريت والشرقاط وسامراء سجلت أعلى الدرجات المعيارية للعنف الأسري، وهو ما يعكس تداخل كثافة السكان مع توفر الخدمات الحكومية، إذ تؤدي الكثافة العالية في ظل إدارة ضعيفة إلى زيادة الضغوط على الأسرة وارتفاع معدلات العنف، بينما في المناطق الريفية الأقل كثافة مثل نواحي سليمان بيك والمعتصم ودجلة، تؤدي صغر حجم السكان وتماسك المجتمع المحلي مع انتشار محدود لمراكز الشرطة إلى انخفاض معدلات العنف.

تأثير القرارات الحكومية على البنية الاجتماعية والاقتصادية :يشمل الدعم المقدم للفقراء، برامج الحد من البطالة، ومعالجة ظاهرة انتشار المخدرات، وان هذه السياسات تعمل على تقليل الضغوط الاقتصادية والنفسية التي يواجهها الأفراد داخل الأسرة، مما يقلل من احتمالية تفريغ التوتر في صورة عنف أسري، وباستخدام الجداول (١ و٢ و٣)، حيث يتضح ارتباط ارتفاع العنف الأسري مع المناطق التي تعاني من ضعف في الدعم الحكومي أو ضعف تنفيذ السياسات الاجتماعية.

توزيع التباين المكاني للظاهرة وربطه بالسياسة المحلية : يعكس التحليل الجغرافي السياسي من خلال الخرائط (خريطة ٣) أن التباين المكاني ليس عشوائيا، بل يتأثر بمستوى الاستقرار السياسي، وحجم السكان، وفعالية الإدارة المحلية، اذ تكشف مستويات العنف الأعلى في الشرقاط وسامراء عن العلاقة بين كثافة السكان والهشاشة الإدارية، في حين أن انخفاض العنف في نواحي دجلة والمعتصم وسليمان بيك يعكس نجاح السياسات الحكومية في المناطق الأقل كثافة، إذ تتحقق السيطرة على السلوكيات العنيفة من خلال الإدارة الفاعلة وتوافر الدعم الاجتماعي.

تأثير المبادرات الحكومية على التبليغ والتسجيل :تشير البيانات إلى أن القدرة على تسجيل حالات العنف تختلف باختلاف مستوى الدعم السياسي والإداري لكل وحدة إدارية، فالوحدات التي تتمتع بخدمات جيدة وسلطات محلية نشطة تسجل حالات أكثر دقة، بينما قد تقل نسبة التسجيل في المناطق الريفية نتيجة ضعف التواصل مع السلطات، وهو ما يبرز أهمية فهم التباين المكاني للظاهرة من منظور سياسي جغرافي لتحسين جودة البيانات واتخاذ التدابير الوقائية الصحيحة.

١-وتم تطبيق المعادلة لحساب نسبة التغير السنوي في حالات العنف الأسري على بيانات جدول (١) باستخدام المعادلة التالية(أبو عيانة ، ١٩٨٦، ص٤١-٤٢) :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times 100$$

الجدول (٤) نتائج نسبة التغير السنوي في حالات العنف الأسري

ت	السنة	نسبة التغير السنوي
١	٢٠١٨	لا يوجد تغير
٢	٢٠١٩	-10.51%
٣	٢٠٢٠	17.83%
٤	٢٠٢١	5.36%
٥	٢٠٢٢	-0.55%
٦	٢٠٢٣	70.38%

المصدر : الجدول (١) .

تشير نتائج الجدول (٤) إلى أن نسبة التغير السنوي في حالات العنف الأسري في محافظة صلاح الدين خلال المدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣ شهدت تقلبات واضحة، مما يعكس تأثير عوامل متعددة اجتماعية وجغرافية وسياسية، ففي عام ٢٠١٨ لم يسجل أي تغير ما قد يعكس استقراراً نسبياً في الظروف الاجتماعية والمكانية للمنطقة، بينما انخفضت الحالات في ٢٠١٩ بنسبة عشرة فاصل واحد وخمسين بالمئة، وهو انخفاض يمكن تفسيره جزئيا بتحسن الوضع الأمني المحلي أو زيادة وعي المجتمع بأهمية حماية الأسرة، وربما تمثل المواقع الجغرافية ذات التجمعات السكانية الأقل كثافة مناطق أقل عرضة للعنف، وشهد عام ٢٠٢٠ ارتفاعاً حاداً بنسبة سبعة عشر فاصل ثمانية وثمانين بالمئة، وهو ارتفاع يمكن

ربطه بالضغوط الاقتصادية والسياسية التي أثرت على الأسر نتيجة التغيرات الأمنية والنزوح الداخلي أو آثار جائحة كورونا، حيث أدت الأزمات إلى زيادة التوترات داخل الأسرة، وخاصة في المناطق الحضرية المكتظة مثل سامراء، واستمر الارتفاع بشكل معتدل في ٢٠٢١ بنسبة خمسة فاصل ستة وثلاثين بالمئة، مما يعكس استمرار تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية، مع تفاوت في انتشار الظاهرة بحسب المواقع الجغرافية وتأثير القرب من مناطق النزاع أو ضعف الخدمات الاجتماعية.

وشهدت السنة التالية ٢٠٢٢ انخفاضاً طفيفاً بمقدار نصف بالمئة، ما يعكس استقراراً نسبياً وربما نجاح بعض المبادرات المحلية للحد من العنف الأسري، خاصة في المناطق الريفية ذات الروابط الاجتماعية الأقوى، أما عام ٢٠٢٣ فقد سجل زيادة كبيرة جداً بلغت سبعين فاصل ثمانية وثلاثين بالمئة، وهو مؤشر خطير على تصاعد حاد في العنف الأسري، ويمكن تفسيره جزئياً بالتوترات السياسية المستمرة، ضعف الرقابة المجتمعية، والضغوط الاقتصادية الناتجة عن التضخم والبطالة، إلى جانب تركز السكان في المدن الرئيسة التي تشهد ازدحاماً وخدمات محدودة، مما يزيد من احتمالية الصدامات الأسرية، ويعكس هذا التحليل أن الظاهرة ليست اجتماعية فقط بل مرتبطة بالبيئة الجغرافية والسياسية للمحافظة، مما يستدعي سياسات حماية أسرية متكاملة تتضمن التدخل الاجتماعي، دعم الاستقرار الاقتصادي، وتحسين التوزيع الجغرافي للخدمات الاجتماعية، وتم إنشاء شكل (٤) بياني متقدم (Bubble Chart) يوضح العلاقة بين عدد حالات العنف الأسري والدرجات المعيارية السياسية/الإدارية للوحدات الإدارية في محافظة صلاح الدين بين ٢٠١٨–٢٠٢٣.

الشكل (٤) العلاقة بين عدد حالات العنف الأسري والدرجات المعيارية السياسية/الإدارية للوحدات الإدارية في محافظة صلاح الدين بين ٢٠١٨–٢٠٢٣.

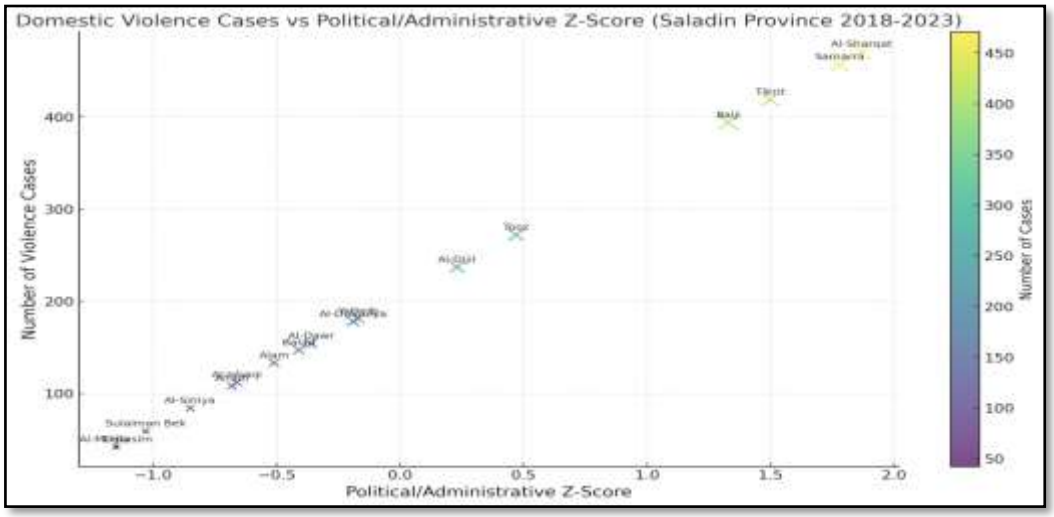

ويظهر الشكل (٤) أن الوحدات ذات الدرجات المعيارية الأعلى (مثل الشرقاط وسامراء) تسجل أعلى عدد من الحالات، بينما الوحدات منخفضة الدرجة المعيارية (مثل دجلة والمعتصم) تسجل أقل الحالات، ما يعكس التأثير السياسي والإداري على انتشار العنف الأسري.

وبناء على بيانات وتحليل الجداول التي تم تقديمها اعلاه تم بناء سيناريو توقعي مستقبلي، اذ يتوقع أن تستمر معدلات العنف الأسري في محافظة صلاح الدين في التباين المكاني والزمني وفق طبيعة كل وحدة إدارية ومستوى الاستقرار السياسي والخدمات الاجتماعية المتاحة، ففي المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية مثل الشرقاط وسامراء وتكريت، قد تشهد الظاهرة استمراراً في مستويات مرتفعة أو تصاعداً معتدلاً إذا استمرت الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الفقر والبطالة وتزايد حجم الأسر، بالإضافة إلى تأثيرات النزوح الداخلي أو أي اضطرابات سياسية مستقبلية، ومن الممكن أن يؤدي استمرار ضعف الرقابة المحلية أو تأخر تطبيق السياسات الوقائية إلى زيادة احتمالات تصاعد العنف، لا سيما في الأحياء المكتظة بالسكان والمناطق التي تشهد محدودية الخدمات الاجتماعية والأمنية، وهو ما قد يجعل هذه المناطق بؤرًا للعنف الأسري.

في المقابل من المتوقع أن تحافظ المناطق الريفية والنائية مثل نواحي دجلة والمعتصم وسليمان بيك على معدلات منخفضة من العنف الأسري، شرط استمرار الاستقرار السياسي النسبي، قوة الروابط الاجتماعية، وانخفاض التدخلات المباشرة للضغوط الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك فإن أي تغيرات مفاجئة في البنية الاقتصادية أو حدوث نزوح داخلي كبير قد تؤدي إلى ارتفاع محدود في حالات العنف في هذه المناطق.

فالتغيرات السنوية المتوقعة يمكن أن تعكس استجابة السياسات الحكومية المحلية؛ فإذا تم تعزيز الحملات التوعوية، تحسين الرقابة الأسرية، وتوسيع الخدمات الاجتماعية والأمنية، فمن المتوقع حدوث انخفاض تدريجي في مستويات العنف الأسري، مع بروز انخفاض واضح في المدن الكبرى خلال السنوات القادمة، أما في حالة استمرار التأثيرات السلبية للاقتصاد والتوسع السكاني غير المنضبط أو أي ضعف إداري، فمن المرجح أن نشهد ارتفاعات حادة في بعض السنوات، على غرار ما حدث في عام ٢٠٢٣، مع حدوث تفاوت مكاني واضح بين الوحدات الإدارية، ومن خلال ما تقدم يمكن تلخيص السيناريو التوقعي كالآتي (كاظم، مكتوب، ٢٠٢١، ص ٦٧-٧٠):

١- المناطق الحضرية المكتظة بالسكان معرضة لمعدلات عالية أو متصاعدة من العنف الأسري ما لم يتم تحسين الخدمات الحكومية والسياسات الوقائية.

٢- المناطق الريفية والنائية تستمر في تسجيل معدلات منخفضة نسبياً، لكن أي ضغوط اقتصادية أو نزوح محتمل قد تؤثر على استقرار هذه المعدلات.

٣- التباين المكاني سيظل مرتبطاً بالاستقرار السياسي، فعالية الإدارة المحلية، توافر الخدمات، والكثافة السكانية.

٤- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة (مثل التضخم أو البطالة أو النزوح الداخلي) قد تؤدي إلى ارتفاعات مفاجئة في معدلات العنف، خاصة في المدن الكبرى.

٥- التدخلات المتزامنة للحكومة والمجتمع المدني ستكون العامل الحاسم للحد من الظاهرة وتقليل تباينها المكاني، ما يجعل استراتيجيات الوقاية والتوعية ضرورة مستقبلية.

وتم بناء آلية مستقبلية عملية للحد من العنف الأسري في محافظة صلاح الدين، مبنية على السيناريو الجغرافي السياسي والتحليل السابق، ومقسمة بحسب المستويات الإدارية والمجالات التدخلية:

١- **المستوى الحكومي المركزي والمحلي** يجب تحسين الرقابة والمتابعة من خلال إنشاء وحدات مختصة لرصد حالات العنف الأسري في المدن الكبرى والمناطق الريفية، مع قاعدة بيانات موحدة لتسجيل الحالات وتحليلها حسب المنطقة والنوع والعمر، بالإضافة الى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية داعمة لتطوير برامج تشغيلية للشباب والعاطلين عن العمل، ودعم الأسر الفقيرة مادياً ومعنوياً لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي تؤدي إلى العنف، العمل على التخطيط المكاني للخدمات الاجتماعية من خلال توزيع الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل متوازن بين المناطق الحضرية المكتظة والسكنات الريفية، مع التركيز على إنشاء مراكز دعم نفسي واجتماعي في المدن الكبرى.

٢- **المستوى المجتمعي** يجب اقامة حملات توعوية مستمرة وتنظيم ورش عمل، ندوات، وحملات إعلامية للتثقيف بحقوق الأسرة، وأساليب حل النزاعات بطريقة سلمية، مع استهداف المدارس والمساجد والمراكز الاجتماعية، بالإضافة تعزيز الروابط الاجتماعية من خلال دعم الجمعيات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني لتقوية الروابط بين الأسر والمجتمع، خاصة في المدن الكبيرة حيث الروابط الاجتماعية أضعف نتيجة الكثافة السكانية.

٣- **المستوى الأمني والقانوني**العمل على تطبيق القوانين بحزم والتأكد من تطبيق التشريعات الخاصة بحماية الأسرة بشكل فعال، مع تسريع الإجراءات القانونية للمخالفين لضمان رادع قوي، بالإضافة الى تقوية التعاون المؤسسي وإنشاء شبكة تعاون بين الشرطة، مراكز الرعاية الاجتماعية، والدوائر القضائية لرصد الحالات ومعالجتها بسرعة.

٤- **المستوى التنبؤي والتحليلي**العمل على نمذجة التباين المكاني للظاهرة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS لرصد انتشار العنف وتحليل التغيرات السنوية، مع بناء خرائط تفاعلية تظهر المناطق الأكثر عرضة، وتحديد المناطق عالية الخطورة مسبقاً ووضع برامج وقائية قبل حدوث أي تفاقم في الظاهرة.

٥- **المستوى التعليمي والتوعوي طويل المدى**اقامة برامج مدرسية وشبابية وإدراج برامج تعليمية عن التعامل الأسري والعنف في المناهج، مع تشجيع الطلاب على المشاركة في أنشطة تعزيز السلامة الأسرية، والعمل على تدريب العاملين في المدارس والمستشفيات والمراكز الاجتماعية على التعرف على علامات العنف الأسري وإحالة الحالات بشكل مناسب.

الجدول (٥) خطة تنفيذية مستقبلية لظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين لمدة ٥ سنوات (٢٠٢٥-٢٠٢٩)

مؤشرات القياس	النتائج المتوقعة	الأنشطة الرئيسة	المستوى	السنة
عدد الحالات المسجلة، نسبة انخفاض الشكاوى، عدد الأسر المستفيدة من الدعم	تحسين رصد الحالات، تقليل الضغوط الاقتصادية المساهمة بالعنف	إنشاء وحدات مختصة لرصد العنف الأسري في المدن الكبرى والريفية، بناء قاعدة بيانات موحدة، إطلاق برامج تشغيل ودعم اقتصادي للأسر	حكومي/محلي	2025
نسبة المشاركة في الورش، استبيانات قبل وبعد التوعية	زيادة الوعي بحقوق الأسرة وأساليب حل النزاعات	إطلاق حملات توعوية وورش عمل في المدارس والمساجد والمراكز الاجتماعية	مجتمعي	2025
عدد المراكز، نسبة الأسر المستفيدة، مؤشرات رضا المستفيدين	تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية على الأسر	توزيع الخدمات الاجتماعية بشكل متوازن، إنشاء مراكز دعم نفسي واجتماعي في المدن الكبرى	حكومي/محلي	2026
عدد القضايا المحكومة، مدة معالجة الحالات، تقارير الشرطة والمراكز الاجتماعية	سرعة الاستجابة للحالات، تعزيز الردع القانوني	تطبيق صارم للقوانين، إنشاء شبكة تعاون بين الشرطة والمراكز الاجتماعية والقضاء	أمني/قانوني	2026
خرائط تفاعلية صادرة، عدد المناطق المستهدفة بالتدخل المبكر	تحديد المناطق عالية الخطورة، تمكين التدخل المبكر	استخدام GIS لرصد التباينات المكانية للظاهرة، بناء خرائط تفاعلية عالية الدقة	تحليلي/تنبؤي	2027
عدد المدارس المطبق بها البرامج، عدد الكوادر المدربة	تعزيز الوعي لدى الأجيال الجديدة والكوادر المعنية	إدراج برامج تعليمية حول التعامل الأسري والعنف في المدارس، تدريب الكوادر المحلية	مجتمعي/تعليمي	2027
تقارير تقييم، معدل التغير السنوي في حالات العنف	زيادة فعالية البرامج، تقليل التباينات بين المناطق	تقييم تأثير السياسات والبرامج السابقة، تعديل توزيع الخدمات حسب الاحتياجات	حكومي/محلي	2028
عدد الجمعيات المشاركة، أنشطة التواصل المجتمعي، مؤشرات رضا الأسر	تعزيز تماسك الأسرة والمجتمع، الحد من العزلة الاجتماعية	دعم الجمعيات المحلية والمؤسسات المجتمعية لتقوية الروابط الاجتماعية	مجتمعي	2028

عدد البلاغات عبر التطبيق، معدل الاستجابة، بيانات مؤشرات الضغط الاجتماعي	تسريع عملية الإبلاغ والمتابعة، توفير بيانات دقيقة للتدخل	تطوير تطبيقات ذكية لتلقي شكاوى العنف، متابعة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية	تقني/ابتكاري	2029
مقارنة نسب العنف ٢٠٢٥–٢٠٢٩، مؤشرات رضا المجتمع، مؤشرات استقرار الأسر	استدامة الحلول، تقليل معدلات العنف على المدى الطويل	مراجعة شاملة لكل التدخلات، بناء خطة وقائية لخمس سنوات جديدة	تحليلي/مستقبلي	2029

المصدر : بالاعتماد تقرير (United Nations Population Fund (UNFPA عن "GBV Assessment – Iraq" والذي يغطي العنف القائم على النوع ضمن محافظات منها صلاح الدين.

الاستنتاجات :

١- أن ظاهرة العنف الأسري في محافظة صلاح الدين لا تتوزع عشوائياً، بل تتركز بشكل أكبر في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية مثل تكريت والشرقاط وسامراء، حيث سجلت هذه المناطق أعلى معدلات العنف مقارنة بالمناطق الريفية.

٢- أن نسبة التغير في حالات العنف الأسري بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣ شهدت تقلبات، إذ سجلت انخفاضاً في ٢٠١٩ بنسبة ١٠,٥% مقارنة بـ٢٠١٨، ثم ارتفعت مجددًا في ٢٠٢٠ لتصل إلى ٥٢٢ حالة بزيادة نسبتها ١٧,٨% عن العام السابق، ما يشير إلى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الظاهرة.

٣- أن انتشار العنف الأسري يرتبط بعوامل متعددة تشمل الوضع الاقتصادي للأسرة، والبطالة، والتحولات الاجتماعية، وضعف الرقابة المجتمعية والمؤسساتية.

٤- تأثير النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي في المحافظة ساهم في زيادة حالات العنف الأسري، خاصة في المناطق التي شهدت نزوحاً كبيراً أو ترديا في الخدمات العامة.

٥- النساء والفتيات يمثلن الشريحة الأكثر تعرضاً للعنف الأسري، بينما تتباين أشكال العنف بين الجسدي والنفسي والاقتصادي وفقاً للبيانات الميدانية المسجلة.

٦- أن التدخلات الحكومية الحالية غير كافية للحد من الظاهرة، مما يستدعي تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير برامج وقائية أكثر فاعلية.

المقترحات :

١- تطوير برامج توعية مجتمعية متكاملة تستهدف الأسر والأفراد لتغيير السلوكيات والمفاهيم المرتبطة بالعنف الأسري.

٢- تعزيز التدخلات الحكومية والمؤسساتية عبر إنشاء مراكز دعم واستشارات قانونية ونفسية في المناطق عالية المخاطر.

٣- دمج بيانات العنف الأسري ضمن نظم المعلومات الجغرافية لتسهيل رصد التغيرات المكانية والزمانية للظاهرة ووضع استراتيجيات مبنية على الأدلة.

٤- وضع سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من البطالة والفقر، لما لهما من تأثير مباشر على معدلات العنف الأسري.

٥- تطوير آليات رقابية مجتمعية تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لرصد حالات العنف وتقديم الدعم المباشر للضحايا.

٦- إجراء دراسات دورية لتقييم فعالية البرامج والسياسات المتبعة، مع التركيز على المناطق التي سجلت معدلات عالية لضمان استجابة فعالة للظاهرة.

References

١-Hamiri, Nassif Jassim. (2021). Domestic Violence: Its Causes and Psychological Impact on Individuals in Iraqi Society. Posted on Facebook. (facebook.com(

٢-Al-Mazroui, Muthanna Mishaan. (2004). Internal Migration and Its Impact on the Housing Crisis in Baghdad. Arabs and the Future Magazine, 2(5), 46-52. (search.mandumah.com(

٣-Al-Shaher, Shaher. (2024). Political Geography: Concepts and Applications. Arab Democratic Center. (democraticac.de(

٤-Shaker Awad Dahi, Spatial Analysis of the Phenomenon of Domestic Violence in Muthanna Governorate, Unpublished PhD Thesis, Department of Geography, College of Education for Humanities, University of Basra, 2019.

٥-Zain Al-Abidin Awad Kazim, Saleh Sharif Maktoob, Criminal Policy to Reduce Domestic Violence: A Study of the Draft Law on Protection from Domestic Violence, Published Research, Kirkuk University Journal, Issue 1, September 2021. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/07/18/4ea90350e06e6a26a982fb0234b0fc87.pdf

٦- Israa Ahmed Jiyad, "Societal Factors of Domestic Violence in Iraq after 2003: A Study of Causes, Indicators, and Successful Solutions," published research, International Politics Journal, Al-Mustansiriya University, Issue 59, 2024, p. 49.

٧-United Nations Population Fund (UNFPA) report on "GBV Assessment – Iraq," which covers gender-based violence in governorates including Salah al-Din. https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/The%20GBV%20Assesment.pdf?utm

٨-Republic of Iraq, Ministry of Interior, Police Affairs Agency, Salah al-Din Governorate Police Directorate, Family and Child Protection from Domestic Violence Department, unpublished data, 2023.

٩- Republic of Iraq, Supreme Judicial Council, Presidency of the Salah al-Din Federal Court of Appeal, Statistics Department, unpublished data, 2023.

١٠- Al-Rawi Mansour, Population of the Arab World: An Analytical Study of Demographic Problems, 1st ed., Bayt al-Hikma, Baghdad, 2021, p. 131.

١١- Abu Ayana Fathi Muhammad, Population Geography, 3rd ed., Dar al-Nahda al-Arabiya for Printing and Publishing, 1986.